مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.73].

قراءة تاريخية في القضايا الكبرى من سياسة الرئيس شارل ديغول (١٩٥٨ – ١٩٦٧)

أ.د. ميلود بلعالية
أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة حسيبة بن بوعلي
الشلف – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

يتناول عنوان مقالنا شخصية شارل ديغول (١٨٩٠–١٩٧٠)، ودوره العسكري والسياسي في تاريخ فرنسا المعاصر، ولقد استهدف شارل ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ القضاء على الثورة الجزائرية وعزلها عن الشعب (١٩٥٨–١٩٦٢) وامتلاك الأسلحة الاستراتيجية لتحقيق التوازن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (١٩٦٠–١٩٦٧)، إلا أن الرئيس الفرنسي كان عليه تجاوز العقبات الثلاث التي اعترضت تنفيذ سياسته الخارجية في استعادة المكانة الدولية الضائعة لفرنسا بعد انهيار الجمهورية الثالثة عام ١٩٤٠ تحت ضربات الجيش الألماني، من جهة، والرغبة في تثبيت عظمة فرنسا في عقيدة الرئيس شارل ديغول (١٩٥٨–١٩٦٩) من جهة أخرى، فكانت هذه القضايا: القضية الجزائرية والقضية الألمانية وقضية الوفاق بين الشرق والغرب. يهدف موضوع المقال إلى تحليل القضايا الرئيسية الثلاثة في سياسة الرئيس شارل ديغول، وإبراز العقبات الكأداء التي اعترضت شارل ديغول داخل فرنسا وفي الخارج في سبيل القضاء على الثورة الجزائرية، وفي تحقيق المعجزة الاقتصادية لفرنسا في أوروبا، والرغبة في تحقيق حلم شارل ديغول في بناء عظمة فرنسا المستقلة عن المظلة الأمريكية في قيادة حلف الأطلسي وبناء عالم متعدد القطبية. توصلنا إلى نتائج منها أن مخطط ديغول في القضاء على الثورة الجزائرية واحتوائها ومنع تدويل القضية الجزائرية قد باء بالفشل الذريع، وأن سياسة ديغول لم تحقق أماني مؤسس الجمهورية الخامسة في استرجاع المكانة الدولية لفرنسا.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٩ يناير ٢٠٢٤
تاريخ قبول النشر: ٢٢ فبراير ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

القضية الجزائرية؛ القضية الألمانية؛ الثورة الجزائرية؛ حلف الأطلسي؛ شارل ديغول

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2024.354926

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

ميلود بلعالية. "قراءة تاريخية في القضايا الكبرى من سياسة الرئيس شارل ديغول (١٩٥٨-١٩٦٧)".- دورية كان التاريخية.- السنة السابعة عشرة- العدد الثالث والستون؛ مارس ٢٠٢٤. ص ١٥٥ – ١٦٦.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: m.belalia@univ-chlef.dz
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

غادر شارل ديغول فرنسا في ١٧ جوان ١٩٤٠ إثر انهيار الجمهورية الثالثة. وعمل منذ تلك المرحلة من تاريخه السياسي وحتى توليه الحكم سنة ١٩٥٨ على استعادة المكانة الدولية لبلاده، ويكون هذا التوجه الذي عبر عنه مؤسس الجمهورية الخامسة هو الدافع وراء الكثير من المواقف التي اتخذها تجاه القضايا السياسية، وخاصة تلك التي استهدف منها إعادة تكوين الإمبراطورية الاستعمارية في الجزائر. أما القضايا الأوروبية التي واجهت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة فإن موقف الرئيس شارل ديغول من الحلف الأطلسي والقضية الألمانية واحتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي كان عامل إضعاف للسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي، فتميز موقفه من الوحدة الأوروبية على أساس أن تلعب فرنسا دورًا أساسيًا في قيادتها، وهذا ما يفسر رفض الرئيس الفرنسي انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة.

فما هي مبررات نزاع الرئيس شارل ديغول مع خصومه في الخارج وهو الذي كان يعتقد أنه خليفة لشارلمان ونابليون اللذين وحدا أوروبا حسب زعمه؟ وما هي الخلفية التاريخية والإستراتيجية التي كانت وراء تصرفات ديغول تجاه القضايا الأساسية في برنامج الجمهورية الخامسة؟ وكيف تمكن ديغول قبول ما يحد من حريته في العمل في سبيل وصول فرنسا إلى مرتبة الدول النووية، وهو الذي سبق أن رفض نداء الضمير العالمي ممثلا في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لوقف التجارب النووية في الصحراء الجزائرية عام ١٩٦٠؟

يهدف هذا البحث دراسة أهم القضايا التي وضعها الرئيس الفرنسي في سياسة الجمهورية الخامسة بقصد بناء عظمة فرنسا حسب زعمه لاسترجاع المكانة الدولية المفقودة لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، وإبراز خيبة أمال الرئيس الفرنسي في القضاء على الثورة الجزائرية (١٩٥٨-١٩٦٢)، وكشف حدود سياسة الرئيس شارل ديغول في الاستقلالية عن الزعامة الأمريكية والرهان على الوفاق بين الشرق والغرب (١٩٦٦-١٩٦٧) لبناء علم متعدد الأقطاب على حساب القطبية الثنائية.

واعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة توجهات الرئيس شارل ديغول العقد الأول من سياسة الجمهورية الخامسة والصعوبات التي اعترضت تجسيد هذه السياسة المبنية على الاضطهاد الاستعماري في الجزائر. ومواجهة النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية التي وضعه الأمريكيون والسوفييت المنتصرون في الحرب العالمية الثانية.

أولاً: ظروف تأسيس الجمهورية الخامسة سنة ١٩٥٨

بعد فشل العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، بدأت ثلاث جماعات تعمل ضد الجمهورية الرابعة: المستوطنون وجنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر، وبعض الديغوليين في فرنسا. من المعروف أن قادة الجيش الفرنسي والمستوطنين في الجزائر كانوا ضد وجهة النظر التي عبر عنها شارل ديغول في مؤتمره الصحفي في جوان ١٩٥٥. لذلك كانوا متحفظين تجاهه، ولكنهم كانوا بحاجة إلى زعيم يتمتع بمثل شعبيته. ولذلك كان من الممكن التقاء الجماعات الثلاث، وهذا ما بدأ الديغوليون يسعون إليه. عندما شكل فليكس غايار حكومته في نوفمبر ١٩٥٧ كان وزير الدفاع الجديد جاك شابان دلماس الشخصية السياسية التي كانت تسعى لتطوير الوضع لصالح شارل ديغول إلى جانب جاك سوستيل الذي كان حاكما عاما للجزائر (١٩٥٥-١٩٥٧) والذي اتخذ موقفا متشددا لصالح سياسة الجزائر الفرنسية (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ٧٨).

١/١-ظروف عودة ديغول إلى السلطة سنة ١٩٥٨

في ٨ فيفري ١٩٥٨ واجهت حكومة فليكس غايار أزمة دولية بسبب قيام طائرات فرنسية بقصف ساقية سيدي يوسف التونسية، فهبت صيحات الاستنكار في العالم، ورفعت الحكومة التونسية شكوى بذلك إلى الأمم المتحدة، وتشكلت لجنة أنجلو-أمريكية للمساعي الحميدة، إلا أنها لم تصل إلى نتيجة، (Soustelle, 1962, p 34) ولكن الرأي العام الفرنسي احتج لقبول الحكومة مثل هذا التدخل الأجنبي، فسقطت في

منتصف شهر أفريل ١٩٥٨. وفي ٩ ماي وجه رئيس الجمهورية الرابعة روني كوتي دعوة إلى بيير فليملان من حزب الحركة الجمهورية الشعبية لتشكيل الحكومة. (Le Monde, 13 mai 1958)

واجتمع البرلمان في باريس في ١٣ ماي ١٩٥٨ للتصويت على تكليف فليملان، بينما كان اليمين المتطرف بقيادة بيير لاغايارد رئيس الحركة الطلابية يحتل مقر الحاكم العام في الجزائر. أما الجنرال جاك ماسو، فقد ترأس لجنة الإنقاذ العام بالتنسيق مع الجنرال راؤول سالان. وعندما وافق البرلمان على تكليف فليملان تشكيل الحكومة أعلن ماسو أن لجنته: "لا تقبل بسلطة حكومة التخاذل برئاسة فليملان وأنها تعتمد على ديغول لإنقاذ فرنسا"(Massu, 1972, p 72).

على ضوء الموقف الجديد طلب الجنرال سالان في ١٤ ماي ١٩٥٨ بالعودة إلى الهدوء وهو بهذا كان يحاول تخفيف الفجوة التي نشأت بين السلطات الفرنسية المتنافسة في باريس. وفي ١٥ ماي ١٩٥٨ تحدث شارل ديغول عن انهيار الدولة، وعن استعداده لتسلم مقاليد الحكم، ولكنه لم يذكر متى وكيف، إلا أن نقاشا برلمانيا جرى بين الأحزاب الفرنسية حول كيفية الرد على تصريح ديغول، ولكن مفتاح الموقف البرلماني كان في أيدي الاشتراكيين، فإذا صوتوا لصالح ديغول استطاع كسب الأغلبية في البرلمان، أما إذا انضموا إلى الشيوعيين ضد ديغول فسيصبح الديغوليون أقلية.

في الحقيقة كان غي موليه وفنسان أوريول يؤيدان ديغول، ولكن أعضاء الحزب الاشتراكي كانوا ضده ويطالبونه بإدانة جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر كشرط مسبق للقبول بترشيحه لمنصب رئيس الحكومة (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ٩٦). وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٩ ماي ١٩٥٨ في قصر أورسيه كشف ديغول عن تكتيكه قائلاً: "أهنئ الجيش لنجاحه في التغلب على الاضطرابات في الجزائر، لماذا يريدون مني إدانة تدخله في الوقت الذي عجزت فيه الحكومة" (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ٩٨). وكان هذا رده على مطالب الاشتراكيين، ولكنه ما لبث أن أعرب عن: "تقديره تجاه غي موليه وعن استعداده لبسط سيطرة الدولة وإعادة ثقة الفرنسيين بها"(ديغول، ١٩٧١، الصفحة ٩٨). وبهذا اتضح أن عودته إلى الحكم لن تكون مجرد تغيير حكومة، لأنه لا يزال مصرًا على أن تعطى له صلاحيات خاصة دون أي مساس بالجمهورية، قائلا: "والآن سأعود إلى قريتي لأبقى فيها تحت تصرف الوطن" (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ٩٩).

في هذه الأثناء توجه فليملان إلى الرئيس روني كوتي ليقدم استقالته، ولذلك طلب من شارل ديغول في ٢٨ ماي ١٩٥٨ الاجتماع مع رئيس مجلس النواب لوتروكيه الذي كان ضد ديغول ورئيس مجلس الشيوخ مونيرفيل الذي أظهر بعض التفهم تجاه مطالب ديغول بسلطات خاصة شرط أن تكون مدتها محدودة بستة أشهر، ومما قاله ديغول لتروكيه: "إذا تبعك المجلس فلن يكون أمامي سوى الانسحاب والاعتزال من جديد وتركك تتفاهم مع المظليين" (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ١٠١).

في ٢٩ ماي ١٩٥٨ أرسل الرئيس كوتي برقية إلى البرلمان بغرفتيه يوضح فيها أن الحرب الأهلية على الأبواب وأنه قرر استدعاء أشهر الفرنسيين لإنقاذ الجمهورية. واستقبل ديغول ليتفق معه على المرحلة النهائية من العمل المشترك. كما أن ديغول عمل على تبديد شكوك الاشتراكيين عندما استقبل في كولومباي في ٣٠ ماي أوريول وموليه وطمأنهما بتعابير مؤثرة إلى إخلاصه للجمهورية. وبهذا الدعم الاشتراكي زال آخر حاجز على طريق ديغول إلى السلطة. فبدأ ديغول بتشكيل حكومته واختار غي موليه نائبا للرئيس، كما اشترك فيها بيير فليملان والخبير المالي أنتوان بيناي (Lacouture, 1985, p 541).

وفي ١ جوان ١٩٥٨ عرض ديغول برنامجه على البرلمان، وطالب بسلطات استثنائية لمواجهة الموقف في الجزائر وفرنسا، كما طلب الموافقة على وضع مشروع دستور يعرض على الفرنسيين للاستفتاء، وتم تكليف ديغول بأغلبية ٣٢٩ صوتا ضد ٢٢٤ وامتناع ٣٢ عن التصويت (Vaisse, 1998, p 695). واشتدت معارضة بيير مندس فرنس وفرنسوا ميتران الذي قال: "في عام ١٩٤٠ كان رفيقاه الشرف والوطن، أما اليوم فقد أصبحا القوة والرجعية (Mitterand, 1969, p78).

٢/١-قراءة في ظروف عودة ديغول إلى الحكم

ظل شارل ديغول يشكو من ابتعاده عن السلطة طوال اثني عشر سنة، إلا أن غيابه كانت له ناحيته الايجابية: ففي السنوات الأولى التي تلت نهاية الحرب لم يكن العالم مستعدا لتقبل شخص مثل ديغول فأوروبا كانت مرتبطة اقتصاديا بالولايات المتحدة والحرب الباردة لا تسمح لدولة ضعيفة مثل فرنسا بأن تلعب دورا هاما بصورة مستقلة (Guichard, 1980, p 65).

أما في سنة ١٩٥٨ فقد أصبحت الأمور مختلفة: فأوروبا أصبحت أكثر قوة ناعمة، بينما تقدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي نحو الانفراج، لأن الحرب أصبحت مستحيلة، كما أن قضية الهند الصينية وأزمة السويس فتحتا أعين الفرنسيين بحتمية القضاء على النظام الاستعماري. ولا شك في أن ابتعاد ديغول عن الحكم في الفترة (١٩٤٦-١٩٥٨)، أعطته الوقت لكي يتكيف مع الحقائق الجديدة (الشقيري، ١٩٨٢، الصفحة ٢٥٤). وعاد ديغول إلى السلطة، ولكنه لم يكن أكثر من رئيس حكومة، والبرلمان الذي منحه سلطات استثنائية يستطيع أن يسحب منه هذه الصلاحيات، ويقرر إقالته إذا رغب بذلك عند حلول شهر أكتوبر ١٩٥٨. كما أن روني كوتي كان لا يزال رئيسا للجمهورية ونظام الجمهورية الرابعة لا يزال قائما لذلك كانت أولوية شارل ديغول العمل على تدعيم مركزه عن طريق وضع دستور جديد (العقاد، ١٩٦٤، الصفحة ١٥٠).

وبهذا كلف ميشيل دوبريه بإعداد الخطوط العريضة لهذا الدستور. ولكن كانت هناك أولويات ملحة أخرى كالجزائر التي زارها في الفترة من ٤ إلى ٧ جوان ١٩٥٨ للتفاهم مع جنرالات الجيش الفرنسي، والأزمة المالية التي استطاع في ٧ جوان بمساعدة الوزير انتوان بيناي وضع حد لنزيف احتياط الذهب والعملة الصعبة. كما تم وضع سياسة تقشف صارمة مع تجميد الزيادة في الأجور لمدة عام، مما أدى إلى عودة الثقة تدريجيا وزيادة احتياطات البنك المركزي الفرنسي من الذهب والعملات (الخولي، ١٩٩٢، الصفحة ١٢٥).

٣/١-إعلان الجمهورية الخامسة سنة ١٩٥٨

في ١٤ أوت ١٩٥٨ نشر نص مشروع الدستور الذي جاء مطابقا لإرادة شارل ديغول في منح رئيس الجمهورية سلطة توجيه شؤون الدولة مع تعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية. وجرى الاستفتاء على الدستور في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ فجاءت النتيجة ٨٥% من الفرنسيين شاركوا في الاستفتاء منهم ٧٩% صوتوا لصالح الدستور الجديد. وأصبح ديغول رئيسا للجمهورية الخامسة يحدد الخطوط العريضة لسياسة الدولة ويفرضها على حكومة يختار هو رئيسها. كما أصبح باستطاعته حل البرلمان مرة واحدة في العام مع الدعوة إلى انتخابات جديدة بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي النواب والشيوخ. وصت المادة ١٦ من الدستور أن: "للرئيس الحق في حالات الطوارئ باتخاذ التدابير التي تتطلبها الظروف

(http ://www.conseil-constitutionnel.fr/constitution/1959/599.htm)

وأثارت هذه العبارة قلق الكثيرين في فرنسا، ولكن شارل ديغول طمأن الجميع إلى أنه لن يستخدمها، إلا في ظروف قاهرة. وبهذا تقلصت سلطة البرلمان، فالبرلمان حسب الدستور الجديد يقر القوانين والميزانية ويستطيع حجب الثقة عن الحكومة، إلا أن الوزير لم يعد يستطيع الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان. وهذا ما كان ينادي به شارل ديغول. وأخيرا فقد البرلمان صلاحيات انتخاب رئيس الجمهورية، وعلى ضوء ذلك أصبح شارل ديغول مرشح الرئاسة لذلك أسس أنصاره لهذا الموعد الانتخابي تنظيما سياسيا جديدا تحت اسم الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (Marchais, 1964, p 65).

٤/١-نقل السلطات إلى شارل ديغول

في نوفمبر ١٩٥٨ جرت الانتخابات البرلمانية حيث فاز الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة بـ٢٠٦ مقاعد في البرلمان الجديد من أصل ٥٧٦، أكدت هذه النتيجة الأغلبية المريحة لديغول في تشكيل حكومة بمساعدة حلفائه البرلمانيين. وهكذا أصبح انتخاب ديغول كرئيس للجمهورية مجرد إجراء شكلي: ففي ٢١ ديسمبر ١٩٥٨ حصل ديغول على ٧٨% من مجموع أصوات الهيئة الانتخابية.(Pflimlin, 1991, p 296) في ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ وقبل أن يتسلم ديغول سلطته الدستورية ألقى خطابا في الإذاعة والتلفزيون خصص معظمه للتدابير المتخذة لتقوية الاقتصاد الفرنسي قبل اختبار السوق الأوروبية المشتركة عمليا في ١ جانفي ١٩٥٩. حيث كتب

في مذكراته: "أنها كانت جيدة بالنسبة للوطن، ولكنها كانت قاسية على المواطن" (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ١٠٥).

ونتيجة لهذه التدابير زادت الضرائب وتقلص الإنفاق الحكومي الخاص بالإعانات الاجتماعية، وتم تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بنسبة ١٧,٥% لتسهيل المعاملات التجارية مع الخارج. وبهذه الإجراءات كانت فرنسا تستعد للدخول في منافسة مع ألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا داخل السوق الأوروبية المشتركة. وبذلك نجحت الجمهورية الخامسة في بدايتها في هذا التحول الذي فشلت الجمهورية الرابعة على تنفيذه. وفي ٨ جانفي ١٩٥٩ وصل شارل ديغول إلى قصر الإليزيه، وأصبح يحكم بموجب سلطات دستورية (Boissieu, 1982, p 177).

ثانيًا: القضية الجزائرية (١٩٥٨-١٩٦٢)

أثناء زيارة الجنرال ديغول للجزائر في ٤ جوان ١٩٥٨ تجنب استخدام تعبير دمج الجزائر بفرنسا، بينما كان غلاة المستوطنين وجنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر يتمنون سماعه. وأدرك ديغول أنه سيكون من الصعب تطبيق سياسة الإدماج، لأن متابعة هذه السياسة ستؤدي إلى حرب استعمارية طويلة في الجزائر التي سلكت بوضوح طريق الاستقلال التام. وحاول إدخال عاملين جديدين على الوضع في الجزائر: أولهما تشكيل المجموعة الفرنسية التي كان يستهدف منها إثارة اهتمام قيادة الثورة الجزائرية، وثانيهما خطة شال للقضاء على الثورة.

١/٢-سياسة ديغول تجاه القضية الجزائرية عام ١٩٥٩

رغم تزايد حدة جرائم فرنسا في حق الشعب الجزائري أثناء تطبيق خطة شال في الولايات الثورية الستة، إلا أن ذلك لم يقض على الثورة الجزائرية: ففي الفترة الواقعة بين ٢٧ و٣٠ أوت ١٩٥٩ قام ديغول بجولة في الجزائر لمعاينة أهداف خطة شال، ومنها استبعاد إلحاق هزيمة ثانية بفرنسا على غرار ديان بيان فو (قليل، ١٩٩١، الصفحة ٣٣٩)، ولكن الاستنتاجات التي خرج بها ديغول من هذه الجولة، جاءت مناقضة لاستنتاجات جنرالاته: فقد اعتقد هؤلاء بأن تبقى الجزائر فرنسية تحت حماية الجيش، أما ديغول فقد أدرك أن الشعب الجزائري كان يريد تقرير مصيره بنفسه، وأن معظم الرأي العام العالمي كان يساند القضية الجزائرية، كما أن إطالة الجيش الفرنسي في الجزائر سيكلف فرنسا ثمنا باهظا. ولذلك حاول ديغول أثناء جولته إقناع الجنرالات بوجهة نظره (قليل، ١٩٩١، الصفحة ٣٤١).

وقرر ديغول عدم تأخير القطيعة النهائية مع أنصار الجزائر فرنسية، طالما أن هؤلاء مصرون على موقفهم المتصلب تجاه حق تقرير المصير للشعب الجزائري، يضاف إلى ذلك أن ديغول كان يريد التأثير على الجمعية العامة للأمم المتحدة عند اجتماع الدورة الرابعة عشرة لمناقشة القضية الجزائرية. وكان يستهدف كسب تأييد الولايات المتحدة التي ساندت فرنسا بالامتناع عن التصويت في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة أثناء مناقشة القضية الجزائرية (الشقيري، ٢٠٠٥، الصفحة ١٢٥).

٢/٢-موقف شارل ديغول من تقرير مصير الجزائر عام ١٩٥٩

عندما قام الرئيس الأمريكي أيزنهاور بزيارة لفرنسا في ٢ سبتمبر ١٩٥٩ طلب منه الرئيس شارل ديغول دعم الولايات المتحدة، ولكن أيزنهاور لم يعد بشيء وكتب ديغول في مذكراته: "ستبذل فرنسا قصارى جهدها للمصالحة مع الثورة الجزائرية، كما تأمل من الولايات المتحدة تفهم الموقف الفرنسي، رغم ما يسببه لها ذلك من صعوبات". ورفض الرئيس أيزنهاور الالتزام بانتظار الإعلان عن سياسة فرنسا في الجزائر، ودراسة مدى تطابقها مع ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن ديغول أعرب عن تحفظه، حيث كتب في مذكراته: "هناك مسألتان مختلفتان فيما يتعلق بالوضع في الجزائر: الحاجة إلى ترك الشعب الجزائري يعبر عن إرادته بحرية عن طريق التصويت، ثم وجود منظمة جزائرية تريد فرض حكومة بالقوة...وفرنسا لم تعترف ولن تعترف أبدا بهذه المنظمة" (قليل، ١٩٩١، الصفحة ١١٣).

يبدو أن ديغول لم يكن مستعدًا لقبول مطالب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لذلك لم يكن عرضه للسلام سوى مناورة سياسية رغم تعاطف الولايات المتحدة، ولكن ديغول أعلن في ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ القرار الآتي: "إن فرنسا مستعدة لأن تعطي الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره بالتصويت الحر، حيث يمكنه اختيار الاستقلال عن فرنسا، كما فعلت غينيا أو الإدماج مع فرنسا أو الاستقلال مع مشاركة فرنسا ضمن المجموعة الفرنسية وضمان مساعدتها. بعد انتهاء الحرب ستكون هناك فترة انتقالية قد تدوم حتى أربع سنوات قبل تقرير المصير الذي سيحدد ديغول موعده. بانتظار ذلك يحق للجهاز السياسي المساند للثورة الاشتراك في الانتخابات كغيره من الحركات السياسية" (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ١١٤).

جاء تعبير حق تقرير المصير على لسان ديغول ليغير الموقف، ويحدث انطباعا في حركة عدم الانحياز وفي الولايات المتحدة، فوضع حدا لما يسمى بالجزائر الفرنسية. وكان من الطبيعي أن تحتج الأقلية الفرنسية وجنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر ضد ديغول. ولذلك شكل غلاة المستوطنين واليمين المتطرف في ٢٤ جانفي ١٩٦٠ تنظيما مسلحا أطلق عليه اسم جبهة الوطنية الفرنسية (Soustelle, 1964, p 65). أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استقبلت تعبير حق تقرير المصير بشكل إيجابي، ولم تستبعد إمكانية التفاوض ضمن شروط معينة، ولكن الثورة الجزائرية ظلت على موقفها الأصلي الذي تبنته في مؤتمر الصومام في ٢٠ أوت ١٩٥٦: وهو أنه لا وقف لإطلاق النار قبل الاستقلال التام ولا مفاوضات إلا حول الاستقلال، فإذا توقف الكفاح والنضال سيكون من الصعب استئنافه في حال رحيل ديغول عن الحكم ولجوء خلفائه إلى تغيير السياسة الفرنسية. (قليل، ١٩٩١، الصفحة ١٨٩).

٣/٢-رد فعل الأقلية الفرنسية في الجزائر

في ١٦ جانفي ١٩٦٠ تفجر الوضع في أوساط المستوطنين بمدينة الجزائر. فأدلى الجنرال ماسو بحديث لصحيفة Suddeutshe Zeitung الألمانية، جاء فيه: "إن الجيش لم يعد يفهم سياسة ديغول، وأن قادة هذا الجيش لا يطيعونه طاعة عمياء، استدعاء ديغول إلى السلطة عام ١٩٥٨ كان خطأ يدل على التسرع" (Le Monde, 17 janvier 1960). مما أدى بديغول إلى استدعاء ماسو ووجه له توبيخا شديدا دون أن يحيله على محكمة عسكرية. وللضغط على ديغول دعا اليمين المتطرف في الجزائر بقيادة أورتيز وسوزيني ولاغايارد إلى إضراب عام في ٢٤ جانفي ١٩٦٠ وإقامة المتاريس في الجزائر العاصمة. وحدد سوزيني أهداف التمرد بقوله: "لقد دقت الساعة لقلب النظام سوف تبدأ الثورة في الجزائر لتنتهي في باريس" (Le Monde, 25 janvier 1960)، إلا أن هذه الحركة المتطرفة لم يدعمها أي حزب أو زعيم سياسي في المتروبول باستثناء كبار الكولون وأفواج المظليين وعناصر فرقة اللفيف الأجنبي في الجزائر. أما مفتاح الموقف فكان في يد الجنرال شال الذي كان من أنصار الجزائر الفرنسية، إلا أنه بقي مواليا للجنرال ديغول. وبدأ ما سمي بأسبوع المتاريس. في ليلة ٢٤-٢٥ جانفي وجه ديغول عبر الإذاعة نداء طلب فيه من المتمردين إلقاء السلاح، كما أمر الجيش بتنفيذ الأوامر، ومؤكدًا أنه لن يقدم أية تنازلات. واعتصمت قوات الجبهة الوطنية الفرنسية خلف المتاريس في الجزئر العاصمة بالتواطؤ مع المظليين المكلفين بمقاتلتها. وفي ٢٨ جانفي انسحب الجنرال شال الحاكم العام وديلوفرييه إلى إحدى القواعد الجوية خارج مدينة الجزائر خوفا من اختطافهما، كما رفض سائر الجنرالات الانضمام إلى المتمردين. (Massu,1972, p 79).

وفي ٢٩ جانفي وجه ديغول نداء بواسطة التلفزيون إلى الفرنسيين طالبهم فيه بدعمه مؤكدا على حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، ولكنه أنكر أنه يريد القطيعة بين الجزائر وفرنسا، حيث كتب في مذكراته: "المشكلة لا يمكن أن تحسم بانتصار عسكري، بل عندما يعبر الشعب الجزائري عن إرادته بكل حرية وكرامة وأمان"، وأحدث هذا النداء صدى من خلال برقيات التأييد لديغول، ما أدى إلى اختفاء المتمردين، وفي أول فيفري ١٩٦٠ استسلم كل من أورتيز ولاغايارد. وتم إنقاذ ديغول في حين قدم رئيس الحكومة ميشيل دوبريه استقالته، لأنه لم يكن موافقا على حق تقرير مصير

الجزائر بينما ترك الحكومة جاك سوستيل الذي كان من أنصار دمج الجزائر بفرنسا (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ١١٢).

بعد أسبوع المتاريس في مدينة الجزائر لجأ قادة حركة التمرد إلى إسبانيا لتأسيس حركة أخرى بالتنسيق مع الجنرال سالان المقيم في مدريد. كما غادر الجنرال شال الجيش في جانفي ١٩٦١ بعد فشل خطته في الجزائر، إلا أنه لم ينضم مباشرة إلى المتمردين الذين شكلوا أثناء فيفري ١٩٦١ حركة جديدة أطلقوا عليها اسم منظمة الجيش السري ونفذت هذه المنظمة عدة هجمات بالقنابل في باريس.

٤/٢-موقف الثورة الجزائرية

قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإرسال جواب إيجابي على اقتراح ديغول يوم ١٤ جوان ١٩٦٠ والذي طلب فيه: "الحضور لإيجاد نهاية مشرفة للقتال الدائر وتأمين مصير المقاتلين" (بن خدة، ١٩٨٦، الصفحة ٨٥). وصل وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مطار أورلي في ٢٥ جوان ١٩٦٠، حيث أنزل أعضاؤه في عمالة مولان، ولكن الاتصالات توقفت في ٢٩ جوان، لأن ديغول ظل يرفض مطالب الجزائريين بفتح مباحثات رسمية. وأفشل ديغول فرصة العودة للتفاوض بعد توقف المباحثات في مولان (Lacouture,1986, p 354). وكتب في مذكراته: "لأنها كانت المرة الأولى التي يجلس فيها الطرفان المتحاربان على مائدة واحدة، إلا أن قادة الثورة لم يقوموا بأية مبادرة إضافية" (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ١١٢).

٥/٢-رد فعل الرأي العام الفرنسي

بدأ رد اعل الرأي العام الفرنسي بالضغط من أجل تقديم تنازلات في الجزائر: ففي ٥ سبتمبر ١٩٦٠ ظهر بيان ١٢١ الذي وقعه مثقفون يساريون يحض المجندين الفرنسيين على رفض الخدمة العسكرية في الجزائر. ووجد ديغول في هذا الضغط الداخلي فرصة مناسبة لكي يعلن في ٤ نوفمبر ١٩٦٠، أنه اختار طريق الجزائر جزائرية. وأحدث منصبًا جديدًا هو الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية برئاسة لويس جوكس. كما أن المناخ الدولي بدأ يتحول ضد الاستعماري الفرنسي في الجزائر. فزادت عزلة فرنسا في الأمم المتحدة، نتيجة النشاط الدبلوماسي لممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نيويورك مدعوما بالكتلة الافرواسيوية في الدفاع عن عدالة القضية الجزائرية، وتدعم هذا النشاط باعتراف الاتحاد السوفيتي في أكتوبر ١٩٦٠ بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وانتخاب جون كينيدي في نوفمبر رئيسا للولايات المتحدة، وهو الذي ظل مند سنة ١٩٥٧ في مجلس الشيوخ يدافع عن حق الجزائريين في تقرير المصير. وفي الفترة الواقعة من ٩ إلى ١١ ديسمبر ١٩٦٠ قام ديغول بجولة في الجزائر، غير أن المظاهرات هتفت في وجهه بحياة الجزائر المسلمة، وأرغمته بالعودة إلى باريس (الشقيري، ١٩٨٢، الصفحة ١٤٩). وصرح ديغول: "أن الحكومة الفرنسية تستطيع فور إيقاف الاشتباكات والاغتيالات أن تنظم مع مختلف الاتجاهات الجزائرية وبخاصة المقاتلين شروط إجراء الاستفتاء". كما صوتت اللجنة الرابعة برئاسة عدنان الباجه جي مندوب العراق على لائحة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال (بن خدة، ١٩٨٦، ص ٨٨).

٦/٢-مفاوضات إيفيان (١٩٦١-١٩٦٢)

في ٣٠ مارس ١٩٦١ أعلنت الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن بدء المفاوضات الرسمية بتاريخ ٧ أفريل في مدينة إيفيان بعد أن تخلى ديغول عن وقف إطلاق النار كشرط مسبق، إلا أن عقبة جديدة ظهرت عندما أثار لويس جوكس شكوك الوفد الجزائري بالإعلان عن عزمه على إشراك الجزائريين المعتدلين (المصاليين) في المفاوضات. وبهذا تأجلت المفاوضات، مما دفع اليمين المتطرف في الجزائر للإسراع في العودة إلى التمرد في مدينة الجزائر بقيادة الجنرال شال بعد أن تسلل أعضاؤه إلى الجزائر بطرق مختلفة. وفي ليلة ٢٢ أفريل ١٩٦١ قام شال مع سالان وجوهو وزيلر بانقلاب ضد ديغول. وفي ليلة ٢٣ أفريل ألقى ديغول خطابا أدان فيه قادة التمرد من الجنرالات المتقاعدين وطالب أتباعهم بعدم التورط معهم (بن خدة، ١٩٨٦، الصفحة ٩٥).

في فرنسا ذاتها ما لبث الرأي العام، أن أيد ديغول كما فعل في جانفي ١٩٦٠، غير أن ديغول اكتفى بتطبيق البند السادس عشر من الدستور وأمر بإلقاء القبض

على الانقلابيين. وفي ٢٧ افريل استسلم شال ثم زيلر، أما سالان وجوهو فضلا الانتقال إلى العمل السري في صفوف منظمة الجيش السري. وعندما بدأت المفاوضات في إيفيان بتاريخ ٢٠ ماي ١٩٦١ كان موقف الوفد الفرنسي، قد ضعف كثيرا نتيجة المحاولة الانقلابية. فظلت الأقلية الفرنسية في الجزائر تساند منظمة الجيش السري، ولذلك لم يكن من السهل الحصول من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على ضمانات لهذه الأقلية في الجزائر المستقلة. أما الهدف الأخر للوفد الفرنسي، فكان تأمين المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الفرنسية في الجزائر، إلا أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تكن مستعدة لتقديم أي تنازل في هذا المجال. ولذلك دخلت المفاوضات في طريق مسدود عند نهاية شهر جويلية ١٩٦١. بل تضاعفت الأعمال الإرهابية لمنظمة الجيش السري. ومنها اغتيال رئيس بلدية إيفيان لمجرد أن مدينته كانت مقرا للمفاوضات وفي سبتمبر ١٩٦١ حاولت منظمة الجيش السري اغتيال ديغول بواسطة كمين نصبته له قرب باريس (Vaisse,1983, pp 414-512).

٧/٢-اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر في جويلية ١٩٦٢

عمل شارل ديغول على إيجاد وسيلة لتخليص فرنسا من عبء الحرب الاستعمارية في الجزائر. ولذلك فكر في خلق منطقة ساحلية تكون خاضعة للسيادة الفرنسية يشكل فيها الأوروبيون والجزائريون الموالون لفرنسا الأغلبية، يضاف إليها منطقة البترول في الصحراء الجزائرية (العقاد، ١٩٦٤، الصفحة ١٧٤)، إلا أن هذا المشروع رفضته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ولم تؤيده حركة عدم الانحياز أو الأمم المتحدة. وفي ١ جانفي ١٩٦٢ أعلن: "أن فرنسا تنوي فك الارتباط مع الجزائر" (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ١١٢).

واستؤنفت مفاوضات إيفيان في نهاية جانفي ١٩٦٢ وبرزت الخطوط العريضة للاتفاق في يومي ١٧ و١٨ فيفري ١٩٦٢ ثم اجتمع الوفدان في جلسة ختامية في إيفيان يوم ٧ مارس ١٩٦٢. وتم التوقيع على الاتفاقيات في ١٨ مارس ١٩٦٢، وأصبح وقف إطلاق النار ساري المفعول اعتبارا من منتصف يوم ١٩ مارس، وبقيت هذه الاتفاقيات خاضعة لموافقة فرنسا والجزائر بموجب استفتاء عام كانت النتيجة معروفة سلفا، ولكن الإجراءات أخذت مجراها بناء على رغبة ديغول الذي كان يريد أن يبدو الاستقلال وكأنه منح من قبل فرنسا ولم ينتزع انتزاعا. وعين المندوب السامي كريستيان فوشي لكي يرأس عملية نقل السلطات في الفترة الانتقالية. وتضمنت بنود الاتفاق ما يلي: يحق للمواطنين من البلدين أن يعيشوا ويعملوا في البلد الأخر، تعتبر أملاك الفرنسيين الباقين في الجزائر مكفولة، تعتبر الجزائر سيدة على الصحراء وتتعاون معها فرنسا في استثمار البترول كما تحتفظ بمنشآتها الخاصة بالأبحاث النووية، تتلقى الجزائر مساعدة اقتصادية وتقنية وتبقى ضمن منطقة الفرنك، التعاون الثقافي يستمر، وتبقى بعض القواعد الجوية بالإضافة إلى المرسى الكبير بين أيدي الفرنسيين لمدة خمسة عشر عاماً (بن خدة، ١٩٨٦، الصفحة ١٢٥).

تم الاستفتاء داخل فرنسا بتاريخ ٨ افريل ١٩٦٢ ووافق عليه ٩٦% من مجموع المصوتين. وحاول ديغول أن يظهر الاتفاقيات وكأنها جاءت مطابقة لرغباته: فعلى الورق كانت تحقق نوعا من المشاركة بين فرنسا والجزائر. ورغم تخلي الفرنسيين عن السيادة في الجزائر احتفظوا ببعض الحقوق فيما يتعلق بالبترول وبمراكز التجفيرات النووية. كما تم الحصول على بعض الضمانات لصالح المستوطنين، إلا أن موقف منظمة الجيش السري والكولون جرد هذه الاتفاقيات من مضمونها قبل سريان مفعولها. وأخيرا تم اعتقال الجنرالين جوهو في مارس وسالان في أفريل، ولكن منظمة الجيش السري اختارت لنفسها قادة جددا أشد تطرفا ما لبثوا أن أعلنوا سياسة الأرض المحروقة فأوعزوا إلى الأقلية الأوروبية بعدم مغادرة البلاد، إلا بعد تدمير الجزائر، ودعا ثلاثمائة ألف شخص بالعودة إلى أوروبا خلال شهر ماي ١٩٦٢ وكانت الحكومة الفرنسية توقعت أن حوالي مائة ألف شخص فقط سيعودون إلى فرنسا خلال ستة أشهر. في هذه الأثناء كانت المحكمة العسكرية حكمت على جوهو بالإعدام الحكم، ولكن لم يحكم على سالان إلا بالسجن المؤبد.

وفي ١٧ جوان ١٩٦٢ تخلت منظمة الجيش السري فجأة عن مواصلة الإرهاب ووقعت مع جبهة التحرير الوطني على هدنة، إلا أن الأوان كان قد فات، ولم يبق في الجزائر أخيرا سوى ١٠٠ ألف أوروبي من أصل مليون الأمر الذي سهل حل المسائل المشتركة فيما بعد. (بن خدة، ١٩٨٦، الصفحة ١٢٥)

جرى الاستفتاء في الجزائر في أول جويلية ١٩٦٢ حيث أجابت الأغلبية الساحقة بـ"نعم" على السؤال المطروح الآتي: "هل ترغب في أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا وفق الشروط المحددة في بيان ١٩ مارس ١٩٦٢؟".(بن خدة، ١٩٨٦، الصفحة ١٢٥). وفي ٥ جويلية ١٩٦٢ أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استقلال الجزائر. وفي ٢٠ سبتمبر جرت انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، وفي ٢٥ سبتمبر أعلن فرحات عباس رئيس الجمعية الوطنية التأسيسية قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، وفي ٢٦ سبتمبر انتخبت الجمعية التأسيسية أحمد بن بلة رئيسا لحكومة الجمهورية الجزائرية (قليل، ١٩٩١، الصفحة ٣٥٤).

أما ديغول فقد ركز اهتمامه في اتجاه تحديث فرنسا والدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه في أوروبا. ومما كتبه في مذكراته:" مدحني ماو تسي تونغ واعتبرني أعظم رجل دولة في زمانه قائلا: لأنه عرف متى يجب عليه أن يقول "لا" ومتى يجب أن يقول "لا" فقد رفض الانحناء أمام النازيين عام ١٩٤٠ من موقف الضعف، ولكنه تراجع أمام الجزائريين من موقف لا يمكن وصفه بالضعف. لذلك يعتبر وكأنه انتصر أمام الرأي العام العالمي في الحالتين" (ديغول، ١٩٧١، الصفحة ١٢٢).

ثالثًا: القضية الألمانية (١٩٥٨ – ١٩٦٢)

كان ديغول يرغب في إجراء تغيير جذري على طبيعة علاقاته مع الكتلة الغربية. ففي مذكرات الأمل وصف أهدافه كما يلي: "تخليص فرنسا ليس من الحلف الأطلسي الذي أريد له الاستمرار، بل من الدمج تحت الوصاية الأمريكية، وتزويد فرنسا بقوة. أريد سلوك هذا الطريق دون أن يؤثر ذلك على الصداقات التقليدية لفرنسا" (Vaisse,1983, p 414).

١/٣-موقف الرئيس شارل ديغول من أزمة برلين الغربية

أدت ظروف الحرب الباردة سنة ١٩٥٨ إلى نشوب أزمة برلين، وكان للحلفاء الغربيين في مدينة برلين إدارة ثلاثية (أمريكية وبريطانية وفرنسية) منذ مؤتمر بوتسدام في جويلية ١٩٤٥. وأدت هذه الأزمة الخطيرة التي دامت حتى صيف ١٩٦٢ إلى تأخير الانسحاب الفرنسي من الحلف الأطلسي، وتأخير الانفتاح الذي كان ديغول يسعى إلى تطبيقه مع الاتحاد السوفيتي (Duroselle,1983, p 414).

٢/٣-بداية الأزمة سنة ١٩٥٨

بدأت أزمة برلين عندما طلب الاتحاد السوفييتي من الحلفاء الغربيين الثلاث في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ سحب قواتهم من برلين لتصبح مدينة حرة، كما هدد في حال عدم الاستجابة لطلبه بأنه سيعمد خلال مهلة ستة أشهر إلى توقيع معاهدة سلام منفرد مع ألمانيا الشرقية تبطل حق احتلال الحلفاء لبرلين الغربية، علاوة على ذلك لن يعود وصول الحلفاء إلى برلين الغربية ممكنا، إلا عبر أراضي ألمانيا الشرقية أو أجوائها. ولم يدخل الطلب السوفيتي في تفاصيل العواقب التي قد تترتب على الرفض، ولكن كان واضحا أن إحداها سيكون حصار برلين الغربية الذي لن يتمكن الحلفاء من رفعه إلا باستخدام القوة (Carmoy,1967, p 196) . وأعلن ديغول أن على الغرب رفض التفاوض تحت التهديد، حيث قال لوزير الخارجية الأمريكي جون فستر دالاس (١٨٨٨-١٩٥٩)، وهو زير الخارجية في عهد الرئيس دوايت ايزنهاور من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٩، وكان شخصية مؤثرة في بداية الحرب الباردة، واتخذ موقفا عدائيا ضد الشيوعية في جميع أنحاء العالم ودعا إلى دعم فرنسا في حربها ضد الفيت منه بقيادة الزعيم هوشي منه في الهند الصينية، وكان يعتقد على نطاق واسع أنه رفض مصافحة شوان لاي في مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٤. كما أنه لعب دورا كبيرا في عمليات المخابرات المركزية الأمريكية لإسقاط حكومة محمد مصدق الوطنية في إيران عام ١٩٥٣ التي أممت الشكرات البريطانية والأمريكية الاحتكارية للبترول الإيراني، إضافة إلى قلب حكومة غواتيمالا عام ١٩٥٤ (Encyclopedia Unversalis, Article: Dulles). في ١٥ ديسمبر١٩٥٨

وجاء فيه، "يجب ألا نرضخ للتهديد، فيجب علينا قبول التحدي".

في شهر ماي ١٩٥٩ عقد مؤتمر القمة الرباعي في جنيف، وسمح لألمانيا الشرقية بالحضور مع ألمانيا الغربية، بناء على طلب الاتحاد السوفييتي. وانتهت مهلة الإنذار دون أن يفعل الزعيم السوفيتي خروتشوف أي شيء في برلين الغربية. وفي شهر أوت توقفت المحادثات دون اتخاذ أي قرار، إلا أن الجو أصبح أكثر انفراجا، كما وافق خروتشوف على زيارة الولايات المتحدة بناء على دعوة إيزنهاور (Lacouture,1983, p 380).

٣/٣-موقف الرئبي شارل ديغول من مؤتمر القمة الرباعي سنة ١٩٦٠

بعد زيارة الزعيم السوفيتي خروتشوف لفرنسا في الفترة من ٢٣ مارس إلى ٤ أفريل ١٩٦٠ التي انتهت بالاتفاق على تطوير علاقات التعاون التقني والثقافي بين البلدين، قام الرئيس شارل ديغول بزيارات رسمية خلال شهر أفريل ١٩٦٠ إلى كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة. وأنعقد مؤتمر القمة الرباعي في باريس بتاريخ ١٥ ماي ١٩٦٠، ولكنه فشل إذ ما لبث أن توقف قبل الدخول في المباحثات الجدية بسبب إثارة مسألة طائرة التجسس الأمريكية U-2 التي أسقطت فوق الاتحاد السوفيتي في ١ ماي، (Cocatre,1970, p 49)فطالب الزعيم خروتشوف باعتذار فوق طاقة الرئيس أيزنهاور، إلا أن ديغول استفاد من هذا الخلاف السوفيتي-الأمريكي، فدعم موقف أيزنهاور ضد الطلب السوفيتي، مما أكسبه احترام الأمريكيين. ورغم ذلك لم يتأثر الانفراج الدولي، لأن خروتشوف أعلن أنه لن يتخذ أي قرار حول برلين الغربية قبل أن يتيح لنفسه فرصة مناقشة القضية الألمانية مع الرئيس الأمريكي الذي سيحل محل أيزنهاور في جانفي ١٩٦١.

٤/٣-رد فعل الرئيس شارل ديغول على موقف الرئيس جون كينيدي (١٩٦١-١٩٦٢)

في خطاب ألقاه الرئيس الأمريكي جون كينيدي يوم ٢٥ جويلية ١٩٦١ ألمح فيه إلى تنازلات محتملة لتجنب الصدام في برلين الغربية. وعليه استؤنفت المفاوضات الرباعية في باريس من ٥ إلى ٧ أوت١٩٦١ وسط تصلب موقف الرئيس شارل ديغول. وفي ١٣ أوت ١٩٦١ أمر الاتحاد السوفيتي ببناء جدار برلين على طول حدود القطاعات الثلاث التي يحتلها الحلفاء الغربيون لوضع حد للنازحين من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية (Dulphy,1995, p 115).

مما لا شك فيه أن تصلب الرئيس شارل ديغول كان من الأسباب الرئيسية التي إلى أدت إلى بناء جدار برلين، إلا أن وجهة نظره التي برر فيها رفضه للمفاوضات أمام الرأي العام الفرنسي، جاء فيها: "لا يمكن للمفاوضات أن تكون مثمرة، إلا إذا قدم الغربيون التنازلات من جانب واحد. مهما يكن من أمر، فقد صمد الحلفاء الغربيون في مواقفهم داخل برلين الغربية، وهذا ما كان مستشار ألمانية الاتحادية أديناور يحرص عليه" (Duroselle,1983, p 803).

وجاءت أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢ التي كان الزعيم خروتشوف يستهدف من ورائها انسحاب الحلفاء الغربيين من برلين الغربية، إلا أن تصميم الرئيس جون كينيدي على استخدام القوة مهما كلف الأمر أدى في النهاية إلى تراجع خروتشوف، واضطر لسحب الصواريخ من كوبا في ٢٧ أكتوبر. وبهذا وضعت أزمة كوبا حدا للفترة الأكثر توترا في الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وعلق عليها الرئيس شارل ديغول قائلا: "طالما أنهما لا تخوضان الحرب لا بد أن تتوصلا إلى السلام". إلا أن الفرصة الجديدة التي أتيحت أمام الرئيس الفرنسي لتطبيق أفكاره حول الانفراج الدولي لم تظهر، إلا بصورة تدريجية. وزاد من آمال فرنسا الاتفاق الذي عقد في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ بين فرنسا وبريطانيا من أجل إنتاج مشترك لطائرة كونكورد (Cerny,1986, p 242).

رابعًا: قضية الوفاق بين الشرق والغرب (١٩٦٦ – ١٩٦٧)

باشر ديغول فترته الرئاسية الثانية في ٨ جانفي ١٩٦٦ وهو يشعر أن استقلالية القرار السياسي لفرنسا كهدف استراتيجي لسياسته الخارجية لم يتحقق بشكل كامل. فعندما أعلن الانسحاب من الحلف الأطلسي كان ينوي زيارة الاتحاد السوفيتي في منتصف العام.

١/٤-موقف الرئيس شارل ديغول من الحلف الأطلسي سنة ١٩٦٦

كتب ديغول إلى جونسون في ٧ مارس ١٩٦٦ رسالة يعلمه فيها بأن فرنسا ستنسحب من البنية الاندماجية والنشاطات العسكرية للحلف الأطلسي مع بقائها عضوا. وكان الهدف من هذه الرسالة جعل الرئيس الأمريكي يتقبل ما سيخسره عن طريق لفت نظره إلى ما يمكنه الاحتفاظ به إذا قبل قرار ديغول. وقد اقترحت فرنسا في الوقت نفسه التفاوض حول إقامة اتصالات مع القيادات الرئيسية للحلف الأطلسي ومناقشة الشروط التي قد تقوم القوات الفرنسية الموجودة في ألمانيا الغربية على ضوئها بالتعاون مع القوات الأطلسية في حالة الحرب (Brozo,1996, p 186).

وتم الاتفاق على أن تخرج القوات الفرنسية المتمركزة في ألمانيا الغربية من دائرة القيادة الأطلسية في الأول من افريل ١٩٦٧. كما عين ضباط ارتباط فرنسيون في أهم مؤسسات الحلف (Gorce,1974, p 49). وبهذا تم تجنب القطيعة كما ظلت القوة النووية الفرنسية الضاربة تستفيد من منظومة الإنذار المبكر التابعة للحلف الأطلسي في حالة حدوث هجوم جوي. وهكذا أنتقل مقر الحلف الأطلسي من باريس إلى بروكسل عاصمة بلجيكا(Grosser, 1984, p 251) .

٢/٤-موقف الرئيس شارل ديغول من الوفاق مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٦٧

خطا الرئيس شارل ديغول خطوة نحو الاستقلال الاستراتيجي بشكل تضمن له استقبالاً حارًا في الاتحاد السوفيتي وتزيد من اهتمام العالم بهذه الزيارة. وهذا ما حدث فعلا عندما وصل إلى موسكو في ٢٠ جوان ١٩٦٧. فمن بين جميع زيارات الرئيس الفرنسي السابقة كانت هذه أهمها من حيث مغزاها السياسي (Mauric,1970, p 79). فأصبحت فرنسا قوة مهيمنة في أوروبا الغربية، كما رأى ديغول أن الوقت قد حان لإقناع الاتحاد السوفيتي بقبول فكرة الاتفاق مع فرنسا على إقامة نظام للأمن الأوروبي يتفق مع مصالحه مثله في ذلك أي اتفاق أخر مع الولايات المتحدة، فإذا نجح ديغول أو خلفاؤه في تحقيق هذا الهدف عندئذ تكون أوروبا الأوروبية، قد قامت فعلا. واستقبل الرئيس شارل ديغول بحفاوة لم يعرفها قبله أي زعيم غربي. فقد احتشدت الجماهير لاستقباله في كافة المدن الكبرى التي زارها، وذلك بتشجيع من السلطات السوفيتية، إلا أن السوفييت أفهموه أن صيغته المفضلة" أوروبا من الأطلسي إلى الاورال" لا تعني شيئا بالنسبة لهم (Jouve,1967, p 652).

اصطحب السوفييت ضمن برنامج الزيارة الرئيس الفرنسي عبر الأورال لزيارة المركز العلمي في نوفوسيبيريسك داخل سيبيريا، كما زار قاعدة إطلاق الصواريخ في بايكونور في آسيا الوسطى التي لم يسمح لأي زعيم غربي بزيارتها من قبل. وخصص وقت طويل للمحادثات الثنائية في الكريملين، حيث كرس الجزء الأكبر منها للقضية الألمانية. وأعرب السوفييت خلالها عن طلبهم توقيع معاهدة سلام على أساس الاعتراف بالدولتين الألمانيتين وبالحدود الغربية لبولونيا، وامتناع الدولتين الألمانيتين عن التزود بالسلاح النووي، ووضع نظام خاص فيما يتعلق ببرلين الغربية. وبعد عقد معاهدة السلام تكون الدولتان الألمانيتان حرتين إذا رغبتا في البقاء عضوين في الحلف الأطلسي وحلف وارسو، ولكن جواب الرئيس شارل ديغول، جاء بصيغة جديدة: "إن بقاء ألمانيا منطقة للنزاع بين الدولتين العظميين يشكل تهديدا دائما للسلام. عندئذ تستطيع ألمانيا تحقيق مصيرها، أي إعادة الوحدة شريطة قبول ألمانيا الجديدة بحدودها القائمة والعدول عن الأسلحة النووية" (Vaisse,1983, p 414).

وكانت فرنسا على اتفاق مع الاتحاد السوفييتي حول النقطتين الأخيرتين، ولكنها لم تكن تريد أن تعترف بألمانيا الشرقية. إذ كان حل الرئيس الفرنسي يستلزم تصفية الكتلتين، وتخلي السوفييت عن سيطرتهم على ألمانيا الشرقية. وحاول إقناع السوفييت بأن أي شكل من أشكال إعادة توحيد ألمانيا هو الثمن الذي يستحق أن يدفع لضمان انسحاب القوات الأمريكية من أوروبا الغربية. كما حاول إقناعهم بضرورة تبني أقل عداء تجاه بون. مذكرا إياهم أن فرنسا قبلت المصالحة مع ألمانيا الغربية، وإذا فعل السوفييت الشيء نفسه عندئذ يصبح الانفراج ممكنا في أوروبا. بعد ذلك تصبح القارة الأوروبية مدعومة بدعامتين قويتين متكافئتين: في الشرق الاتحاد السوفيتي وفي الغرب حلف فرنسي-

ألماني تكون فيه فرنسا وحدها هي التي تمتلك الأسلحة النووية (Martin,1971, p 48).

ولم يبد الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف أية رغبة في التخلي عن المشروع السوفيتي، ولكنه أعجب بفكرة ديغول حول الحل الأوروبي للقضية الألمانية، فاقترح تنظيم مؤتمر أمن أوروبي بدون الولايات المتحدة. وبلغت المحادثات أوجها عندما قال الرئيس شارل ديغول بعد أن استمع إلى بريجنيف يعرض السياسة الخارجية السوفيتية: "من هذا استنتج أن أهداف الحكومة السوفيتية هي سلمية". واستنادا إلى المصلحة المشتركة في الأمن الأوروبي، تقرر القيام مستقبلا بإجراء مشاورات منتظمة فرنسية–سوفيتية مع توسيع المبادلات التجارية والعلمية والثقافية

(Robertson,1969, p 48).

خَاتِمَةٌ

الحقيقة أن عودة شارل ديغول إلى السلطة سنة ١٩٥٨ لم تتم إلا لأن الجيش الفرنسي هدد بانقلاب عسكري إذا لم يوافق البرلمان على قبوله كرئيس للحكومة، غير أن سياسة الرئيس الفرنسي في الجمهورية الخامسة، وخاصة تجاه القضايا الرئيسية (١٩٥٨–١٩٦٧) لم تتحقق فيها جميع أهدافه، كما اعترف هو بذلك في مذكرات "الأمل، ولكنه هو الذي ساهم بشكل فعال في تزويد فرنسا بالسلاح النووي وأتاح لها قدرًا كبيرًا من الحرية تجاه العملاقين.

أما سياسته تجاه القضية الجزائرية (١٩٥٨–١٩٦٢)، فبالرغم من مناوراته تعلقه الشديد بالإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، فإنه رضخ للاعتراف بالسيادة الكاملة للجزائر المستقلة.

أما مواقفه على الصعيد الخارجي، ورغم أنها اكتسبت لفرنسا أهمية رمزية أكثر من النتائج المادية، فقد ساهم الرئيس شارل ديغول في استعادة مكانة فرنسا في العالم دون يحقق الهدف الاستراتيجي في سياسة الجمهورية الخامسة في الاستقلالية عن الزعامة الأمريكية للكتلة الغربية، أو المساهمة في بناء عالم متعدد الأقطاب.

قائمة المراجع:

- ديغول شارل، ١٩٧١، **مذكرات الأمل** (١٩٥٨-١٩٦٢)، ترجمة أحمد عويدات، وسموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت.
- الشقيري أحمد، ١٩٨٢ **قصة الثورة الجزائرية**، دار العودة، بيروت.
- العقاد صلاح، ١٩٦٤، **الجزائر المعاصرة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- الخولي لطفي، ١٩٩٢، **عن الثورة في الثورة وبالثورة**، قسنطينة (الجزائر).
- قليل عمار، ١٩٩١، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج٣، دار البعث، قسنطينة (الجزائر).
- بن خدة بن يوسف، ١٩٨٦، **نهاية حرب التحرير في الجزائر**، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
- مقلد إسماعيل صبري، ١٩٧٩، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
- Soustelle Jacques,1962, L'espérance trahie (1958-1961), éd de L'Alma, Paris.
- Le Monde, 13 mai 1958.
- Massu Jacques, 1972, Le torrent et la digue, Plon, Paris.
- Vaisse Maurice, 1998, La Grandeur-la politique étrangère du général de Gaulle de 1958 à 1969, Librairie Fayard, Paris.
- Mitterand François, 1969, Ma part de vérité, éd Fayard, Paris.
- Boissieu Alain (de), 1982, Pour servir le general, 1946-1970, Plon, Paris.
- http ://www.conseil-constitutionnel.fr/constitution/1959/599.htm
- Marchais Georges, 1973, Le défi démocratique, éd Grasset, Paris.
- Pflimlin Pierre, 1991, Mémoires d'un européen: de la IVe à la Ve République, éd Fayard, Paris.
- Guichard Olivier, 1980, Mon general, Grasset, Paris.
- Soustelle Jacques, 1964, 28 ans de gaullisme, éd La Table ronde, Paris
- Le Monde, 17 janvier 1960.
- Le Monde, 25 janvier 1960.
- Lacouture Jean, 1986, De Gaulle.3. Le souverain 1959-1970, éd Seuil, Paris.
- Lacouture Jean, 1985, De Gaulle.2. Le Politique, 1944-1959, éd Seuil, Paris.
- Maurice Vaisse, 1983, Alger, le putsch, éd Complexe, La mémoire du siècle, Bruxelles 1983.
- Carmoy Guy (de), 1967, La politique étrangère de la France 1944-1966, éd la Table ronde, Paris.
- Cocâtre Zilgien André, 1970, Diplomatie française et problèmes internationaux contemporains, éd Cujas, Paris.
- Dulphy Anne, 1995, La politique extérieure de la France depuis 1945, Nathan, Paris.
- Duroselle Jean Baptiste, 1993, Histoire diplomatique de 1918 à nos jours, Dalloz, 11e éd, Paris.
- Cerny Philip, 1986, Une politique de gandeur, Aspects idéologiques de la politique extérieure de De Gaulle, Flammarion, Paris.
- Bozo Frédéric, 1996, Deux stratégies pour l'Europe: De Gaulle, les Etats-Unis et l'Alliance atlantique, 1958-1969, Plon/Fondation du general de Gaulle, Paris.
- Gorce Paul-Marie (de la), de Gaulle entre deux mondes, Fayard, Paris.
- Grosser Alfred, 1984, Affaires extérieures : la politique de la France 1944-1984, éd Flammarion, Paris.
- Mauriac Claude, 1970, Le nouveau bloc-notes (1965-1967), éd Flammarion, Paris.
- Edmond Jouve, 1967, Le general de et la construction de l'Europe, P.U.F, Paris.
- Martin N. 1971, L'Institut Charles de Gaulle, De Gaulle et le système des blocs, Exposé à Paris.
- Robertson. A, 1969, La doctrine du general de Gaulle, éd Fayard, Paris.